

المجالس البلدية واعضاؤها والتعامل معهم بصورة عدائية. وقد اتخذ هذا العداء اشكالا عديدة، كاتباع اساليب انتقامية، سواء تجاه المجالس نفسها او تجاه اعضائها. فعلى سبيل المثال، لجأت سلطات الاحتلال، في كثير من المناسبات، الى معاقبة بعض اعضاء المجالس البلدية اقتصاديا، عن طريق وضع العراقيل في وجه منحهم رخص الاستيراد والتصدير بالنسبة لبعض المشروعات العائدة لهم، او عن طريق اثقال كاهلهم بضرائب جمركية باهظة وغير ذلك. مما دفع بعضهم الى التخلي عن مثل هذه المصالح وتصفيتها. واخيرا باع احد اعضاء المجلس البلدي في نابلس، مثلاً، مشروعاً له لقطع الحجارة، تحاشياً للوقوع ضحية لمثل هذه الاجراءات.

اما الشكل الآخر لهذا الموقف العدائي فهو العمل على وضع العراقيل امام المشاريع الخاصة لهذه المجالس، سواء بمنع وصول المعونات المالية والتبرعات من الخارج، او بايقاف صرف بعض القروض او الاموال المستحقة على سلطات الاحتلال، او بالمضايقات الاخرى عن طريق الاتصال بموظفي المجالس البلدية مباشرة لا عن طريق رؤسائهم، لخلق الازباك في عمل الدوائر البلدية. كل ذلك يأتي في نطاق محاربة الارادة الوطنية لشعبنا، وفي اطار خطة الاحتلال للسيطرة على مصادر الطاقة والمياه في الاراضي المحتلة.

لقد حاولنا في بلدية نابلس - مثلاً - ولادة عامين كاملين، الحصول على اذن سلطات الاحتلال بالسماح لنا بتطوير مشروعين للكهرباء والمياه لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان وهذان المشروعان هما المشروعان المركزيان الوحيدان اللذان تمتلكهما مؤسساتنا الوطنية في المدينة. لكننا لم نحصل على الموافقة الا بعد جهد جهيد! إذ ما زالت المدينة تعاني من التأخير في تلبية حاجاتها المتزايدة من مشاريع الخدمات والصناعات. وعندما اصدرت سلطات الاحتلال ترخيصها لنا اخيراً بحفر بئر المياه الشرب للمدينة ولبعض القرى المحيطة، فوجدنا بأن المكان الذي سمحوا لنا ببناء البئر فيه لم يكن في الموقع الذي طلبناه اصلاً في منطقة دير مشرف، حيث تتوفر شبكات المياه والكهرباء التابعة للمدينة، بل في موقع آخر يبعد ١٥ كيلومتراً الى الشرق منها. إن ذلك سيزيد من كلفة استغلال المياه في الموقع الجديد بسبب الحاجة الى تمديد شبكة جديدة من المواسير لنقل المياه، وهذا سيزيد كلفة المتر المكعب الواحد من المياه الى حدود تزيد عن ٤٠ ليرة اسرائيلية، وهي كلفة عالية جداً في أي مقياس.

لقد ابوا السماح لنا باستغلال المياه في دير مشرف لسبب واضح يتعلق بخططهم للسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية، والاحتفاظ بها لمشاريعهم ولستوطناتهم وحاجتهم اليها ضمن اراضي ١٩٤٨.

لقد نجحت سلطات الاحتلال، مع الاسف، منذ بداية الاحتلال في ١٩٦٧، في تحقيق سيطرة شبه كاملة على كثير من المدن في الضفة الغربية، بربطها بشبكة توزيع الكهرباء والمياه القطرية الاسرائيلية، وفي تحطيم المشروعات الخاصة بهذه المدن.